



# تقرير لجنة المراجعة عن العام المالي

٢٠٢١

س التاريخ: ١٤٤٣/٠٥/٢٦هـ.

الموافق: ٢٠٢١/١٢/٣٠م

المحترمين

السادة مساهمي الشركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: عمل لجنة المراجعة خلال العام المالي ٢٠٢١م

عقدت لجنة المراجعة بالشركة خمسة اجتماعات خلال العام المالي ٢٠٢١م، وقد تركزت مواضيع تلك الاجتماعات على ما يلي:

١. مناقشة القوائم المالية الأولية الربع سنوية للربع الأول والثاني والثالث من العام المالي ٢٠٢١م، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأنها، وحيث تنتهي مدة عمل اللجنة الحالية بنهاية دورة مجلس الإدارة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، فسوف تتم مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١م، من قبل لجنة المراجعة للدورة الجديدة التي سيتم اعتماد تشكيلها من الجمعية العامة للمساهمين.

٢. اعتماد ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة الداخلية للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١م

٣. دراسة ومناقشة تقارير إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة المراجعة المعتمدة من اللجنة ورفع التوصيات لإدارة الشركة التي من شأنها وضع مقترحات وحلول وإجراءات تصحيحية لتلك المشاكل الناشئة عن هذه التقارير، مع التأكيد على العمل بشكل مستمر لحل النقاط التي تنطوي على مخاطر مرتفعة محتملة الحدوث وذلك من خلال تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة مستويات المخاطر التي تواجه الشركة بشكل عام، مع الحث على إنشاء بيئة عمل ملمة بثقافة اكتشاف المخاطر وإدارتها.

٤. دراسة ومناقشة تقارير إدارة المراجعة الداخلية عن الشركة التابعة (شركة فبك للصناعة) ومناقشة الإدارة التنفيذية بالشركة التابعة ورفع التوصيات اللازمة التي تضمن وضع نظام رقابي قوي يحكم سيطرته على أصول الشركة ومشترياتها وغيرها من الأعمال إضافة إلى وضع سياسات وإجراءات تنظم العمل في اقسام الشركة المختلفة بما يضمن عدم تعارض المصالح والتماشي مع الأنظمة واللوائح.

٥. إعادة تقييم المراجع الداخلي والتوصية بمكافأته وفقاً لأدائه، مع مراعاة الأسعار السوقية لهذه الوظيفة.

٦. متابعة سير عمل مراجع الحسابات الحالي (مكتب أسامه عبدالله الخريجي وشريكه) والتأكد من عدم وجود أي معوقات تؤثر على سير عمله، مع التأكيد على اكتمال تنفيذ نطاق العمل والحصول على المصادقات والتأكد من تطبيق الانظمة ذات العلاقة.

٧. التأكد من إمام مراجعي الحسابات بمعايير التقارير المالية الدولية عند قيامهم بأعمال المراجعة مع الاسترشاد بتقرير الشفافية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مع التأكد من حصول مراجعي الحسابات المرشحين من الحصول على ترخيص هيئة السوق المالية قبل رفع التوصية للجمعية العامة.



٨. مراجعة العروض المقدمة من مكاتب مراجعي الحسابات ودراساتها، وقد تم ترشيح ٣ مكاتب للاختيار من بينهما وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية والثمانون من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وهم: (مكتب أسامة عبدالله الخريجي وشريكه & مكتب الخراشي وشركاه & مكتب بيكر تيلي) وذلك للقيام بأعمال المراجعة للعام المالي ٢٠٢١م والرابع الأول من العام المالي ٢٠٢٢.

٩. التوصية لإدارة الشركة ومراجع الحسابات بالتحقق من المعالجات المحاسبية المتعلقة باستحواذ الشركة على حقوق الأقلية في الشركة التابعة (شركة فبك للصناعة) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة، مع التأكيد على الانتهاء من قيود التسوية المحاسبية بشكل دقيق خاصة قيد إثبات فوائد الالتزام مقابل شراء حصة المساهمين غير المسيطرة، ومراجعة دراسة الالتزام وإعادة تقييمه بصفة دورية وفقاً للمتطلبات النظامية.

١٠. التحقق من قيام الشركة ومراجع الحسابات بتنفيذ إجراءات القطع المستندي وتطبيق معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً لما تقتضيه المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

١١. النظر في تقرير مراجعة نظام موارد الشركة (IT Audit) المقدم من قبل مراجع الحسابات، ورفع التوصيات اللازمة بشأنه لإدارة الشركة لمعالجة أوجه القصور وتحسين البيئة الرقابية.

١٢. التوصية لإدارة الشركة بمراجعة دراسة تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربع سنوي بعد إدخال كافة التسويات أو القضايا المنتهية وباستخدام المنهج الإحصائي المتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية مع مراعاة وجود تناغم منطقي وفقاً لطبيعة النشاط والعلاقات الائتمانية مع العملاء.

١٣. متابعة الإفصاحات النظامية ذات الصلة حول تأثيرات فايروس كورونا المستجد على أنشطة الشركة وأعمالها، ومناقشة إدارة الشركة ومراجع الحسابات بشأنها، بالإضافة إلى الاطلاع على المبادرات والإجراءات الاحترازية التي قامت بها إدارة الشركة للمحافظة على صحة وسلامة العمال وضمان سير العمل وفقاً للتدابير والإجراءات الوقائية الصادرة من الجهات الرسمية ذات الصلة.

١٤. حث إدارة الشركة على متابعة برامج ومبادرات الدعم المقدمة من حكومة خادم الحرمين الشريفين لتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فايروس كورونا المستجد، ودراسة أوجه الاستفادة منها بما يدعم أنشطة الشركة واستمرارية أعمالها.

١٥. التوصية لإدارة الشركة بمراجعة التغيرات الجوهرية التي تنعكس بشكل مباشر على أسعار المواد الخام الرئيسية المستخدمة في التصنيع، ومراجعة علاقاتها التعاقدية مع العملاء، والتأكد من تطبيق المعايير المحاسبية ذات العلاقة.



١٦. التوصية لإدارة الشركة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة تقنياً ومحاسيباً لإصدار الفاتورة الإلكترونية وفقاً للتعاميم النظامية الصادرة من جهات الاختصاص.

١٧. استمرار التوصية لإدارة الشركة بضرورة رفع مستوى كفاءة تحصيل ديون العملاء وعدم التباطؤ لمقابلة احتياجات الشركة النقدية بما يقلل من الحاجة للاقتراض وتحميل الشركة بأعباء مالية، مع المتابعة المستمرة لأرصدة الذمم المدينة، مع التوصية لإدارة الشركة بوضع علاقات تعاقدية مكتوبة مع العملاء الذين يتم منحهم تسهيلات ائتمانية، والتوصية بمراجعة قائمة العملاء الذين سبق منحهم تلك التسهيلات بشكل منتظم وأخذ الضمانات المناسبة، وحث مراجع الحسابات على الاطلاع على تلك الأرصدة والتعاقدات بصفة دورية.

١٨. التوصية لمجلس إدارة الشركة بضرورة الأخذ باعتباره تلك المخاطر المتعلقة بارتفاع نسبة الدين وترتيبات سداد المبالغ التي قامت الشركة باقتراضها من الجهات التمويلية لتمويل للشركة التابعة، مع التأكد من تماشي ذلك مع استراتيجية الشركة الشاملة وخطط العمل الرئيسية وسياسة الشركة في إدارة المخاطر، وجميعها يعد جزءاً لا يتجزأ من الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة.

١٩. متابعة تنفيذ الآلية التي سبق اعتمادها بشأن سياسة (صفارة الإنذار) والتأكد من تطبيقها بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز - إن وجد- وتبني إجراءات متابعة مناسبة، تماشياً مع المادة الثامنة والخمسين من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وخلال العام ٢٠٢١ م لم يتم إلى علم اللجنة وجود أي ملحوظات في شأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها، كما أوصت اللجنة المراجع الداخلي بإعادة نشر وسائل التواصل ونشر التوعية حيال ذلك لكافة العاملين بصفة دورية.

استناداً إلى ما تقدم وبناء على الأعمال التي قامت بها إدارة المراجعة الداخلية في الشركة وفق الخطة المعتمدة من لجنة المراجعة خلال العام المالي ٢٠٢١ م، وملاحظات المراجع الخارجي للشركة، مع الأخذ بالاعتبار أن أي نظام رقابة داخلي مهما بلغ مستوى سلامة تصميمه و تطبيق إجراءاته لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً حول فعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها ، وعليه لم يتبين للجنة المراجعة وجود ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها داخل الشركة ، مع استمرار توصية لجنة المراجعة لإدارة الشركة بالمتابعة المستمرة لتطوير وتحسين كفاءة وفاعلية الضوابط الداخلية المعمول بها وضرورة التحديث المستمر لسياسات الشركة وإجراءاتها، وتنفيذ الملاحظات الواردة من اللجنة بشأن تقارير المراجعة الداخلية وبما يتماشى مع طبيعة نشاط الشركة، وكذلك فيما يخص الشركة التابعة (شركة فبك للصناعة) وما تتطلبه المراحل الأولى لبدية نشاط الشركة التابعة من تقييم مستمر لكافة أنشطة الشركة التابعة في الجوانب التشغيلية والمالية والالتزام وإدارة المخاطر.

هذا وتقبلوا خالص تحياتنا،

عضو لجنة المراجعة

عبدالرحمن إبراهيم المديع

SAUDI  
MADE

TUV NORD

رئيس لجنة المراجعة  
TUV NORD GmbH

فوزي إبراهيم الحبيب



TUV NORD

عضو لجنة المراجعة  
TUV NORD GmbH

عبدالعزيز سليمان العتيقي

